

إعداد الداعية المفتى

١٠٠ د . حسن محمود عبد اللطيف الشافعى *

يعتبر إعداد « الداعية المفتى » من أهم الموضوعات التى أبرزت أهميتها تجارب الدعوة الإسلامية ، الحديثة والمعاصرة ، وهو فى الوقت نفسه أحد المهام الأساسية للجامعات الإسلامية على امتداد العالم الإسلامى . وينقسم عرضنا لهذا الموضوع الى أقسام ثلاثة :

القسم الأول : ويتناول الجوانب الشرعية للبعدين الأساسيين للموضوع ، وهما وجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر باعتباره حكما فقهيا علميا ، وقاعدة شرعية عامة فى الوقت نفسه ، ومسألة الفتوى باعتبارها إحدى المسائل الأصولية التى يدرسها علماء أصول الفقه حين يعرضون لصفات المجتهدين ، الموقعين عن رب العالمين ، ممن يبينون أحكام الله تعالى فى النوازل والوقائع المتجددة ، وكيف صار كل من هذين البعدين منذ عهد مبكر مهمة دينية وولاية شرعية فى مؤسسات الاحتساب والافتاء وجهودها المتتابعة على امتداد التاريخ الإسلامى .

القسم الثانى : ويحاول استخلاص أهم السمات والمؤهلات التى ينبغى أن تتوافر فى شخصية « الداعية المفتى » كداعية متخصص يجمع فى شخصه هذين الجانبين وينهض بهاتين المهمتين فى وقت معا ، فى ضوء العرض الفقهي السابق والتجربة العملية فى عصرنا الحاضر .

ويتضمن **القسم الأخير** جملة من النصائح والملاحظات التى يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار عند وضع « خطة عملية لتكوين الداعية المفتى المتخصص » .

(*) نائب رئيس جامعة اسلام آباد - باكستان .

والبحث القى ونوقش فى « مؤتمر تكوين الدعاة » الذى عقد فى القاهرة فى ١٨/٨/١٤٠٧ هـ الموافق ١٨/٤/١٩٨٧ م تحت اشراف جامعة الأزهر ، ووزارة الأوقاف المصرية ، بالتعاون مع رابطة الجامعات الإسلامية .

القسم الأول :

أولا — الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : —

١ — المعروف هو كل ما عرفه الشارع وحكم بحسنه ، والمنكر ما أنكره ونهى عنه والأمر بالأول والنهي عن الثاني واجب كضائي على الأمة ، وقد يتعين في بعض الأفراد ، وهو جماع الدين كله كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « إذا كان جماع الدين وجميع الولايات هو أمر ونهي ، فالأمر الذي بعث الله به رسوله هو الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر .

وهكذا ورد نعت النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين كما قال تعالى : « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » ، وهذا واجب على كل مسلم قادر ، وهو فرض على الكفاية ، ويصير فرض عين على القادر الذي لم يقم به غيره والقدرة هي السلطان والولاية ، والذين بيدهم السلطان والولاية أقدر من غيرهم ، وعليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم ، فإن مناط الوجوب هو القدرة فيجب على كل إنسان بحسب قدرته ، كما قال تعالى « فأتقوا الله ما استطعتم » (١) .

ويقول النووي في شرحه على صحيح مسلم : « ثم إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية ، إذا قام به بعض الناس سقط الحرج عن الباقين ، وإذا تركه الجميع أثم كل من تمكن منه بلا عذر ولا خوف . ثم إنه قد يتعين كما إذا كان في موضع لا يعلم به إلا هو ، أو لا يتمكن من إزالته إلا هو ، كمن يرى زوجته أو ولده أو غلامه على منكر أو تقصير في المعروف . . ولا يسقط عن المكلف لكونه لا يفيد في ظنه ، بل يجب عليه فعله ، فإن الذكرى تنفع المؤمنين . وقد قدمنا أن الذي عليه الأمر والنهي لا القبول ، وكما قال الله عز وجل « ما على الرسول إلا البلاغ » (٢) .

٢ — وقد أكد النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه هذا الواجب التضامني على الأمة في إقامة الشريعة والالتزام بأحكامها ، وأزال ما قد يشوب ذلك من سوء الفهم أحيانا ، إذ سئل صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم » فقال : بل اتثمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر حتى إذا رايت شيئا مطاعا وهوى متبعا ودنيا مؤثرة وإعجاب كل ذي رأى برأيه فعليك بخاصة نفسك ودع عنك أمر العوام » (٣) . فهو واجب لا يسقط

(١) الحسبة في الإسلام ط مؤسسة مكة بدون تاريخ ص ١٨ .

(٢) مسلم بشرح النووي ط الحلبي — ٢٣/٢ .

(٣) ابن القيم — فتاوى رسول الله ط الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .

الا في احوال الفتن أو خشية الضرر الشديد أو ظهور عدم الفائدة ، لا عند مجرد الظن بعدمها أو خشية الضرر القليل .

٣ — كما بين عليه الصلاة والسلام ان هذا الواجب لا يتم القيام به إلا بتغيير المنكر وإزالته وإقامة المعروف ونصرتة ، كل بحسب قدرته وسلطته وولايته . . ولو بالموعظة والنصيحة والبيان ، أو المقاطعة والكرهية ، وذلك أضعف الإيمان .

روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » .

ويعلق عليه الإمام النووي رحمه الله : « وأما قوله عليه السلام : (فليغيره) فهو أمر إيجاب بإجماع الأمة ، وقد تطابق على إيجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الكتاب والسنة وإجماع الأمة وهو أيضا من النصيحة التي هي الدين » (١) .

٤ — وأول ما ينبغى أن يجتنب فيه المنكر ويراعى فيه المعروف هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وذلك بمراعاة الآداب الشرعية في الأمر والنهي وقد لخصها شيخ الإسلام ابن تيمية في خلال ثلاث : العلم والرفق والصبر ، (فلابد من هذه الثلاثة العلم والرفق والصبر، العلم قبل الأمر والنهي والرفق معه والصبر بعده وإن كان كل من الثلاثة مستصحباً في هذه الأحوال (٢) وهذا كما جاء في الأثر عن بعض السلف ورووه مرفوعاً . ذكره القاضي أبو يعلى في «المعتمد» : لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر إلا من كان فقيها فيما يأمر ، فقيها فيما ينهى عنه ، رفيقاً فيما يأمر به ، رفيقاً فيما ينهى عنه ، حليماً فيما يأمر به ، حليماً فيما ينهى عنه » (٣) .

٥ — ولكون العلم والتفقه هو الشرط الأول للقيام بهذا الواجب الشرعى ورد المحض والترغيب بل الأمر والإيجاب لطلب العلم والفقه وربط به أمر الدعوة والنصيحة والندارة : « وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من

(١) مسلم بشرح النووي ٢/٢٢٠ .

(٢) الحسبة في الإسلام ص ٧٤ .

(٣) ابن تيمية ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ط المكتبة العلمية ،

كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون » (١) .

ودعينا للتنافس في ذلك ، ففي صحيح مسلم (سمعت عبد الله بن مسعود يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا حسد إلا في اثنين : رجل آتاه الله مالا فسلطه على هلكته في الحق ، ورجل آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها ») قال النووي تعليقا عليه : ورجل آتاه الله حكمة .. معناه يعمل بها ويعلمها احتسابا ، والحكمة كل ما منع من الجهل وزجر عن القبيح . « (٢) والقدر الضروري من العلم أوفرض العين منه . هو أن يتعلم المسلم ما به تسلم عقيدته وتصح عبادته ويكتسب رزقه ويقوم بواجباته الضرورية كتربية ولده ونحوه فإن عرض ما لا يعلمه سأل أهل الذكر .. وهنا يأتي دور الفتوى والاستفتاء كما سنعرض له فيما يلي بعون الله .

ثانيا - الفتوى ووجه الحاجة اليها :

١ - الافتاء شرعا هو : « بيان حكم الله تعالى بمقتضى الأدلة الشرعية على جهة العموم والشمول » (٣) والاستفتاء أن يطلب العامي الذي لأمعرفة له بالحكم هذا البيان من هو أهل لذلك . ولكل منهما شروط وآداب شرعية .

ينقل الإدريسي في « التراتيب » : « حكى الإمام الشافعي في (الرسالة) والفضالي في (الاحياء) الإجماع على أن المكلف لا يجوز له أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه . وقال القرافي في (الفروق) فمن باع وجب عليه أن يتعلم ما عينه الله وشرعه في البيع ومن أجر وجب عليه أن يتعلم ما شرعه الله في الاجارة . ومن قارض وجب عليه أن يتعلم حكم الله في القراض ، ومن صلى وجب عليه أن يتعلم حكم الله في تلك الصلاة . قال الشافعي طلب العلم تسهانا : فرض عين ، وفرض الكفاية بإعداد ذلك . . . (٤) » .

وفي (قوانين الاحكام الشرعية) لابن جزى : (ومنه أى العلم) فرض

(١) سورة التوبة ٢٢ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٤٦ - ١٨ .

(٣) الفتاوى الإسلامية ط القاهرة ١٤٠٠ هـ - المجلد الأول ص ٩ .

(٤) الإدريسي : التراتيب الإدارية ١٦/٢ - ١٧ .

عين وفرض كفاية ففرض العين ما يلزم المكلف من معرفة الطهارة والصلاة
فاذا دخل رمضان وجب عليه معرفة الصيام فان كان له مال وجب عليه فرض
معرفة الزكاة فاذا باع واشترى وجب عليه معرفة البيوع .. واما فرض
الكفاية فهو ما زاد على ذلك « (١) » .

٢ — حكم الاستفتاء وآدابه : —

ولكن بعض الاحكام قد يخفى حكمه حتى على بعض الفقهاء او
المشتغلين بالفقه ، وبعض المشتغلين في امور العيش قد يشغله عمله عن
التفقه في طلب العلم وخاصة بعد ان ضعفت الهمم عن طلبه ، وقلت
الدواعى الى ذلك عما كان عليه الحال في الصدر الاول . فماذا يكون الحال
عندما تنزل بالواحد من هؤلاء واقعة لا يدري حكمها او يواجه تصرفا او
تعاقدا لا يعرف صحيح هو ام فاسد ؟ احرام ام حلال ؟ ان عليه اللجوء الى
اهل الذكر والعلم والاستفتاء منهم فيما عرض له وفقا لقول الله تعالى :
« فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون » . هذا واجب عليه كما بين في
الفقرة السابقة ، ونزيده بيانا فيما يلي :

**يقول الشاطبي في الموافقات : « ان المقلد اذا عرضت له مسألة دينية
فلا يسمعه في الدين الا السؤال عنها على الجملة ، لأن الله لم يتعبد الخلق
بالجهل والأدلة على هذا المعنى كثيرة وهى قضية لانزاع فيها » .**

ويقول **الغزالي** في « المستصفى » : « العلمى يجب عليه الاستفتاء واتباع
العلماء وقال قوم من القدرية : يلزمهم النظر في الدليل او اتباع المعصوم .
وهذا باطل بمسلكين ، أحدهما : إجماع الصحابة ، فإنهم كانوا يفتون العوام
ولا يأمرهم بنيل درجة الاجتهاد وذلك معلوم على الضرورة والتواتر من
علمائهم وعوامهم .

**المسلك الثانى : ان الاجماع منعقد على أن العلمى مكلف بالاحكام
وتكليفه طلب رتبة الاجتهاد محال لأنه يؤدي الى ينقطع الحرث والنسل
وتتعطل الحرف والصنائع ويؤدي الى خراب الدنيا لو اشتغل الناس بجملتهم
بطلب العلم ، وذلك برد العلماء الى طلب المعاش ، ويؤدي الى اندثار العلم
بل الى إهلاك العلماء وخراب العالم واذا استحال هذا لم يبق الا سؤال
العلماء » (٢) .**

(١) ابن جزى : قوانين ، ط القاهرة طه عبد الرؤوف سعد ،
ص ٤٤٢ .

(٢) الغزالي — المستصفى ط الجندى بالقاهرة ص ١٩ .

ويقول الآمدى : « العامى ومن ليس له أهلية الاجتهاد وإن كان محصلا لبعض العلوم المعتمدة فى الاجتهاد يلزمه اتباع قول أحد المجتهدين والاختصاص بفتواه عند المحققين من الأصوليين . ويدل على النص والإجماع والمعقول :

أما النص فقوله تعالى « فسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون » ، وأما الإجماع فهو أنه لم تزل العامة فى زمن الصحابة والتابعين قبل حدوث المخالفين يستفتون المجتهدين ويتبعونهم فى الأحكام الشرعية والعلماء منهم يبادرون الى اجابة سؤالهم . . فكان إجماعا ، وأما المعقول فهو أن من نيس له أهلية الاجتهاد اذا حدثت به حادثة فرعية إما أن لا يكون متعبدا بشيء ، وهو خلاف الإجماع من الفرقين ، وإن كان متعبدا بشيء فأما بالنظر فى الدليل المثبت للحكم أو بالتقليد الأول : ممتنع لأن ذلك مما يفضى فى حقه وفى حق الخلق اجمع الى النظر فى أدلة الحوادث الاشغال عن المعاشى ورفع الاجتهاد والتقليد راسا وهو من الحرج والاضرار المنفى بقوله تعالى : (وما جعل عليكم فى الدين من حرج) وبقوله عليه السلام (لا ضرر ولا ضرار . » (١)

هذا واجب غير المجتهد فى تطلب الحكم من المفتين العارفين به ولو رحلوا فى سبيله . يقول الخطيب البغدادى فى الفقيه والمتفقه « أول ما يلزم المستفتى ، إذا نزلت به نازلة ، أن يطلب المفتى ليساله عن حكم نازلته ، فإن لم يكن فى محلته وجب عليه أن يمضى الى الموضع الذى يجده فيه ، فإن لم يكن ببلده لزم الرحيل إليه ، وإن بعدت داره فقد رحل واحد من السلف فى مسألة . » (٢)

ومن ثم يتضح أن الاستفتاء ضرورة واقعية وشرعية معا ويجب على العلماء وغيرهم فيما يجهلون حكمه من تصرفاتهم ولذا نظمت أموره منذ الصدر الاول .

(أ) فقام النبى صلى الله عليه وسلم بهذه الوظيفة بنفسه وأخذ بها العلماء من أصحابه فى محضره وغيبته (٣) .

(ب) ونظم الولاة والأمراء منذ الصدر الاول امر الفتوى العسامة الى جانب تطوع العلماء المتأهلين لذلك حتى لا تتعطل أو يتعرض لها من ليس من أهلها (٤) .

-
- (١) الآمدى : الأحكام ١٩٧/٤ - ١٩٨ .
(٢) البغدادى : الفقيه ط دار الكتب العلمية بدون تاريخ ١٧٧/٢ .
(٣) أنظر الموافقات ط مؤسسة الطبى ١٦٣/٤ وابن البر : جامع بيان العلم وفضله - دار الكتب الحديثة بالقاهرة ١٩٧٥ م ص ١٥٩ .
(٤) الفقيه والمتفقه ١٥٣/٢ - ١٥٤ .

٣ — من آداب المستفتي : وقد أورد العلماء عدة آداب للمستفتي عليه أن يراعيها كي يبرأ من المسئولية الدينية ، منها : أن يختار المفتي المعروف بالعلم والعدالة وقد شدد الشاطبي في ذلك وقال لا يصح له أن يسأل من لا يعتبر في الشريعة جوابه لأنه اسناد امر الى غير اهله ، والاجماع على عدم صحة مثل هذا (١) .

فإذا لم يكن في البلد الامت واحد وجب عليه الرجوع اليه اتفاقا ولكن اذا تعددوا وكلهم أهل علم وعدالة ، فهل يفاضل بينهم ؟ أوجب البعض عليه التخير ومراجعة الأفضل ومنهم الامدى والباقلاني وجماعة من الفقهاء والأصوليين (٢) وقال البعض يأخذ بقول من شاء منهم كالغزالي في المستصفي (٣) ونص الامدى على أنه مذهب أحمد وبعض الشافعية وجماعة من الفقهاء والأصوليين (٤) . ومال الشاطبي الى الأول (٥) .

وعليه ان يحدد المسألة تماما بكل قيودها ولا يخفى من حقيقتها شيئا فان السائل اعرف بمسألته من جميع الناس ومنهم مفتيه ، وان يوقر العالم ويجله في الخطاب ، ولا يسأل فيما لا ينفع أو لايهم من الأمور .

وعليه الا يعمل بالفتوى اذا كان يعلم ان حقيقة الأمر في الباطن كما يعرفها هو (وقد خفيت على المفتي اذ يحكم على ظاهر الأمر) بخلاف ما تتضمنه الفتوى وهو المقصود باستفتاء القلب ، يقول العلامة ابن القيم : لا يجوز العمل بمجرد فتوى المفتي اذا لم تطمئن نفسه وحاك في صدره من قبولها وتردد فيها ، لقوله صلى الله عليه وسلم (ستفت قلبك وإن أفنك الناس واقتوك) (٦) .

ولكن هذا الأمر الأخير يدعو الى بيان نقطة هامة فقد علمنا ان واجب العامي سؤال من عرف بالعلم والعدالة واتباع قوله ، وما سبق يتضمن أنه قد لا يعمل بها ، وقد بين العلماء متى تكون الفتوى ملزمة للمستفتي ، وضبطها بعضهم في أحوال أربع : —

(١) الموافقات ١٧٥/٤ .

(٢) الأحكام ٢١٤/٤ .

(٣) المستصفي ص ٥٢٠ .

(٤) الأحكام ٢٠٤/٤ .

(٥) الموافقات ١٨١/٤ .

(٦) أنظر البغدادي : الفقيه ١٧٩/٢ ، وبحوثا طيبا نشره الدكتور يوسف القرضاوى بهجة « المسلم المعاصر » . العدد ٥ ، ٦ عن الفتوى في الماضي والحاضر .

- ١ — حالة التزام المستفتى بالعمل بالفتوى .
 - ٢ — شروعه في تنفيذ الحكم الذي كشفته الفتوى .
 - ٣ — اطمئنان قلبه الى صحة الفتوى ووثوقه بها .
 - ٤ — إذا قصرت جهوده عن الوقوف على حكم الواقعة ، ولم يجسد سوى مفت واحد (١) .
- فأما حالتها التعدد في الفتوى أو التردد فيها من جانب المستفتى فقد سبق بيانها . وأما الحالتان الأوليان فالمفروض فيهما أن المستفتى قد غزم الأمر واطمان الى الفتوى فلا يعود وينقضه .

٤ — حكم الإفتاء وآدابه : —

الإفتاء فرض كفاية على الأمة ويقوم به فيها من توافرت فيه شروطه وقد يصير فرض عين أحيانا ، فإن لم يكن وقت حدوث الواقعة المسئول عنها الا واحد تعين عليه فإذا استفتى وليس في الناحية غيره تعين الجواب عليه ، فإن كان فيها غيره وحضر كان الجواب في حقه فرض كفاية . وإن لم يحضر غيره وجهان أصحهما لا يتعين والثاني يتعين (٢) .

وقد تحدث الإمام الشاطبي في معنى الوجوب الكفائي على الأمة كلها وعلى العلماء إن تعددوا في نفس الوقت ، فأما واجب العلماء والقادرين فهو النهوض بالوظيفة الشرعية ، وأما واجب الأمة فهو إقامة هؤلاء القادرين . ويبين الشاطبي انه واجب على الجميع على وجه من التجوز لأن القيام بذلك الفرض قيام بمصلحة عامة فهم مطلوبون بها على الجملة فبعضهم هو قادر عليها مباشرة وذلك من كان أهلا لها والباقون وإن لم يقدرُوا عليها قادرون على إقامة القادرين :

« فمن كان قادرا على إقامة الولاية فهو مطلوب بأقامتها ومن لا يقدر عليها مطلوب بأمر آخر وهو إقامة ذلك القادر ، فالقادر إذن مطلوب بأقامة ذلك الفرض ، وغير القادر مطلوب بتقديم ذلك القادر ، إذ لا يتوصل إلى قيام القادر

(١) الفتاوى الإسلامية — نشر دار الافتاء بالقاهرة ١٤٠٠ هـ المجلد ١

إلا بالإقامة من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب « (٢) ، وهو بيان دقيق لمعنى المفروض الكفائي ودور المجتمع في توفير الكفاءات التي تنهض به وتسد حاجته وتتمكن من ذلك بالجهد التضامنى للأمة بأسرها فإن لم تف بذلك أثبت جميعا .

هذا وإن تعين أحد للافتاء إما لانفراده بالأهلية أو باتفاق كلمة من لزم الأهلية على تقديمه بحيث لا يفتى سواه أو باختيار من له الولاية والسلطة عليه سواء كان المختار واحدا أو أكثر وتفرغوا للقيام بأمر الفتوى فلا بأس بأن يأخذوا من الأجر والراتب ما يكتسبهم ولا يجوز أخذ شيء من أعيان المستفتين ، قال الخطيب البغدادي في (الفقيه والمتفقه) : « لا يسوغ للمفتي أن يأخذ الأجرة من أعيان من يفتيه كالحاكم الذي لا يجوز له أن يأخذ الرزق من أعيان من يحكم له أو عليه . وعلى الإمام أن يفرض إن نصب نفسه لتدريس الفقه والفتوى في الأحكام ما يفنيه عن الاحتراف والتكسب ويجعل ذلك في بيت مال المسلمين ، فإن لم يكن هناك بيت مال أو لم يفرض الإمام للمفتي شيئا واجتمع أهله على أن يجعلوا له من أموالهم رزقا ليتفرغ لفتاويه وكتابات نوازلهم ساع ذلك أخبرنا ابن الفضل قال : كتب عمر بن عبدالعزيز الى والي حمص : انظر الى القوم الذين نصبوا انفسهم للفقه وحبسوها في المسجد عن طلب الدنيا فاعط كل رجل منهم مائة دينار يستعينون بها على ما هم عليه من بيت مال المسلمين حين ياتيئك كتابي هذا فان خير البر أعجله والسلام عليك » (٢) .

ولا يتعارض هذا مع أورده ابن القيم من إنكار النبي صلى الله عليه وسلم على عبادة بن الصامت أخذه قوسا ممن علمه الكتاب والقرآن (٣) ، فإنه لم يكن متفرغا لذلك والإباحة مشروطة بالأخذ من أعيان المستفتين ، على أن الخلاف في أخذ الأجر على القيام بالوظائف الدينية مشهور وقد استقر الرأي فيه على الجواز بنسأ على أنه في مقابل التفرغ لها لا على سبيل الأجرة .

هـ — جلالة منصب الفتوى : إن المفتي كما يقول الشاطبي قائم في الأمة مقام النبي صلى الله عليه وسلم والدليل على ذلك أمور : —

(١) أحدها النقل الشرعى في الحديث « إن العلماء ورثة الانبياء وإن الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ، وإنما ورثوا العلم » .

(١) الموافقات ، مقدمات الجزء الأول .

(٢) الفقيه والمتفقه ١٦٢/٢ — ١٦٣ .

(٣) أنظر فتاوى رسول الله « المستخرج من أعلام الموقعين » ص ٧٧

(ب) الثانى انه نائب عنه فى تبليغ الأحكام ، لقوله : (ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب) .

(ج) والثالث أن المفتى شارع من وجه لأن ما يبلغه من الشريعة إما منقول عن صاحبها وإما مستنبط من المنقول فالأول يكون فيه مبلغا ، والثانى يكون فيه قائما مقامه فى انشاء الأحكام (١) .

وهذا هو المعنى الذى جعل الإمام ابن القيم يسمى هؤلاء العلماء القائبين بأمر الاجتهاد والافتاء فى الدين « الموقعين عن رب العالمين » وجمع أخبارهم وما انتهى اليه من تراثهم فى كتابه العظيم « أعلام الموقعين » (٢) .

ولجلالة أمر الفتوى تهيبها السلف وتوقفوا أحيانا عن الجواب وعد هذا من دلائل فقههم وأمانتهم ، واشتد انكارهم على من تعرضوا للفتوى من غير أهلها بل إن النبى صلى الله عليه وسلم حذر من ذلك منبها على خطورة منصب الفتوى كما يروى الشاطبى فى كتاب الاعتصام : « قال عليه الصلاة والسلام (إن الله لا ينزع العلم انتزاعا ولكنه ينزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون) . . ومعلوم أن هذه الآثار الذميمة للرأى لا يمكن أن يكون المقصود بها ذم الاجتهاد بالقياس على الأصول فى نازلة لم توجد فى كتاب ولا سنة ولا اجماع ممن يعرف الاشباه والنظائر وينزه معانى الأحكام فان هذا ليس فيه تحليل وتحريم ولا العكس وانما القياس الهادم للإسلام ما عارض الكتاب والسنة أو ما عليه السلف » (٣) .

وربما كانت الفتوى من بعض الوجوه أخطر شأننا من القضاء وقد لا يصلح لها من يصلح له ، روى عن أبى حنيفة قوله (أصحابنا هؤلاء ثلاثة وثلاثون رجلا منهم خمسة وعشرون يصلحون للقضاء ومنهم ستة يصلحون للفتوى ومنهم اثنان يصلحان يؤدبان القضاة وأصحاب الفتوى وأشار الى أبى يوسف وزفر (٤) ومثل هذا التفضيل للمفتى وتقديمه على القاضى مما صرح به السبكي فى بعض فتاويه كما يروى ابن حجر (٥) .

(١) الموافقات ٤/١٦٢ — ١٦٣ .

(٢) أنظره وخاصة ٢٠٦/٤ وما بعدها .

(٣) الشاطبى : الاعتصام بالكتاب والسنة ط السعادة بمصر

٢ — ٣٨٤ .

(٤) الكوثرى : لمحات النظر ط القاهرة ١٥٣٦٨ ص ٢٠ .

(٥) ابن حجر الهيئى : الاعلام بقواطع الاسلام ط دار الشعب سنة

١٤٠٠ هـ ص ٨٨ .

ولجلال امر الفتوى اشترطوا في المفتى شروطا جمة حتى اشترط طائفة منهم أن يكون من أهل الاجتهاد يقول الخطيب البغدادي : « أول اوصاف المفتى : —

- ١ — أن يكون بالغا لأن الصبي لا حكم لقوله .
- ٢ — ثم أن يكون عاقلا لأن القلم ممنوع عن المجنون لعدم عقله .
- ٣ — ثم أن يكون عدلا ثقة لأن علماء المسلمين لم يختلفوا في أن الفاسق غير مقبول الفتوى في أحكام الدين وإن كان بصيرا بها سواء كان حرا أو عبدا لأن الحرية ليست شرطا في صحة الفتوى .
- ٤ — وإن يكون عالما بالأحكام الشرعية وعلمه بها يشمل على معرفته بأصولها والارتياض بفروعها (١) .

ثم يضيف البغدادي أمورا هامة جدا للتفكير الفقهي بوجه عام وللفتوى في عصرنا هذا بوجه خاص « وينبغي أن يكون قوى الاستنباط جيد الملاحظة ، رصين الفكر صحيح الاعتبار صاحب أناة وثؤدة ، وأخا استنباط وترك عجلة ، بصيرا بما فيه المصلحة مستوقفا بالمشاورة ، حافظا لدينه ، مشفقاً على أهل ملته ، لأن الفقيه يحتاج الى أن يتعلق بطرف من معرفة كل شيء من أمور الدنيا والآخرة وإلى معرفة الجد والهزل والخلاف والصد والنفع والضر وأمر الناس الجارية بينهم والعادات المعروفة منهم فمن شرط المفتى النظر في جميع ما ذكرناه ولن يدرك ذلك الا بملاقة الرجال وكثرة المذاكرة لهم وجمع الكتب ودرسها ودوام مطالعتها » (٢) .

ولا شك أن ثقافة المفتى لاتعود الى الكتب وحدها ولا الى الفقه خاصة وإنما هي أيضا المعرفة بأمور الناس وملاقة الرجال وتنزيل قواعد الشرع على وقائع العصر بما يحقق المصلحة من ناحية ومقاصد الشرع من ناحية أخرى .

هذا وقد اشترط البعض في المفتين الاجتهاد واليه مال قدماء الأحناف (٣) وجماعة من الأصوليين ، ولم يشترط البعض ذلك ، واستظهر الأمدى أن « المختار أنه اذا كان مجتهدا في المذهب بحيث يكون مطلعا على على مأخذ المجتهد المطلق الذي يقلده وهو قادر على التفريع على قواعد إمامه

(١) البغدادي ، الفقيه والمتفقه ١٥٦/٢ .

(٢) السابق ٢ — ١٥٨ .

(٣) الفتاوى الاسلامية ١٢/١ .

وأقواله متمكن من الفرق والجمع والنظر والمناظرة في ذلك كان له الفتوى « (١) »
ويكاد الجمهور يميل الى هذا الرأي (٢) .

٦ — ومن تقاليد المفتين في الاسلام ما ينبغي التنبيه عليه لحاجة أهل عصرنا اليه : —

١ — المشاورة في الفتوى بقصد استيضاح المسألة أو الاتفاق في الجواب . يقول البغدادى (فاول مايجب على المفتى أن يتأمل رقعة الاستفتاء تأملا شافيا ثم يذكر المسألة لمن حضرته ممن يصلح لذلك من أهل العلم ويشاورهم في الجواب ويسأل كل واحد منهم عما عنده فان في ذلك بركة واقتداء بالسلف الصالح وقد قال الله تبارك وتعالى (وشاورهم في الأمر) وشاور النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه في مواضع وأشياء وأمر بالمشاورة وكانت الصحابة تتشاور في الفتوى والأحكام « (٣) » .

ويمكن أن يعتبر هذا أصلا للفتوى الجماعية أو « لجان الفتوى » وله شواهد أخرى وقد صرح بمثل ذلك شيخ الاسلام ابن تيمية في السياسة الشرعية : « وهكذا في سائر الولايات اذا لم تتم المصلحة برجل واحد جمع بين عدد ، فلا بد من ترجيح الأصلح أو تعدد المولى ، اذا لم تقع الكفالية بواحد » (٤) .

٢ — التدريب على الفتوى واعداد المتأهلين لجبل يلحق بهم من الفقهاء والمفتين ففي باب « فتوى الصغير بين يدى الكبير » من « جامع بيان العلم وفضله » يروى ابن عبد البر « قرأت على أبى عمر . . عن عبد الرحمن بن عثم الأشعمرى قال : قلت لمعاذ بن جبل : أرايت قول الله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدى الله ورسوله) فقال : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعا ابا بكر وعمر حين اراد أن يبعثنى الى اليمن ، فقال اشيروا على فيما آخذ من اليمن ، قالا : يا رسول الله اليس قد نهى الله أن نتقدم بين يدى الله ورسوله ؟ فكيف نقول وانت حاضر ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكما فلم تتقدما بين يدى الله ورسوله » (٤) .

وتم شواهد أخرى من عمل الصحابة في تدريب المتأهلين من طلاب العلم على الفتوى . . وجرى على ذلك السلف فكانت الاجازة للفتوى بعد أن

(١) الامدى : الأحكام ٢٠٣/٤ — ٢٠٤ .

(٢) الفتاوى الاسلامية ١٣/١ — ١٧ .

(٣) البغدادى ، الفقيه والمتفقه ١٨٣/٢ — ١٨٤ .

(٤) ابن تيمية : السياسة الشرعية دار الشعب ص ٣١ .

(٥) جامع بيان العلم وفضله ١٥٩ .

نشهد للمرء شيوخه وعارفوه ، قال الخطيب البغدادي بعد أن روى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله تعالى لا ينزع أنعم من صدور الناس بعد أن يعلمهم إياه ولكن ذهابه قبض العلماء فيتخذ الناس رؤوسا جهالا فيسألون فيقولون بغير علم فيضلون ويضلون » .. ينبغى لأمام المسلمين أن يتصفح أحوال المفتين فمن كان يصلح للفتوى أقصره عليها ومن لم يكن من أهلها منعه منها وتقدم إليه بالألا يتعرض لها وأوعده بالعقوبة إن لم ينته عنها .

وقد كان الخلفاء من بنى أمية ينصبون للفتوى بمكة في أيام الموسم قوما يعينونهم ويأمرون بالألا يفتى غيرهم كان يصيح الصائح في الحاج لا يفتى الناس الا عطاء بن أبى رباح فان لم يكن فعبد الله بن رجب .

والطريق للامام الى معرفة حال من يريد نصبه للفتوى أن يسأل عنه أهل العلم في وقته والمشهورين من فقهاء عصره ويعول على ما يخبرونه من أمره وسمعت أبا مصعب أحمد بن بكر يقول سمعت مالك بن أنس يقول : ما افتيت حتى شهد لى سبعون أنى أهل لذلك « (١) . وقد مر بنا من قبل قول أبى حنيفة في صاحبيه أبى يوسف وزفر أنهما يصلحان لتأديب القضاة والمفتين .

٣ — ومن تقاليدهم حرصهم على نشر العلم وإذاعة الفتوى لتعم الفائدة بها ويتحقق الغرض على أتم وجه . وكتب الفتوى في القديم والحديث مشهورة متداولة ومن أشهرها العالمكيرية وفتاوى ابن الصلاح وشيخ الاسلام ابن تيمية والشيخ عليش وغيرهم ومن أحدثها ما بدأت تنشره دار الافتاء المصرية من فتاوى القرن الرابع عشر الهجرى . ومن البين أن الكتاب كما قال بعض العلماء « يقرأ بكل مكان ويظهر ما فيه على كل لسان ويوجد في كل زمان مع تفاوت الأعصار وتباعد الأمصار وذلك أمر مستحيل في واضع الكتاب والمنازع بالمسألة والجواب (٢) » نعم ، لقد ذكرنا أنه « إن كان في الرقعة ما لا يحسن إيداؤه ، وما لعل السائل يؤثر ستره أو ما في إشاعته مفسدة لبعض الناس فينفرد المفتى بقراءتها والجواب عنها (٣) فان خلا السؤال والجواب من نحو ذلك استحب اعلانه وإلا فيترك تقديره للمفتى .

٤ — وآخر ما نذكره من ذلك حرصهم على حرية الراى المقهى مع الأدب والحشمة والوقار وقد أورد مسلم في صحيحه بابا في (اختلاف المجتهدين) جاءت فيه قصة الولد الذى ادعته امرأتان فاختلفت فيه فتوى

البغدادي : الفقيه والمتفقه : ١٨٦/٢ .
(٢) البغدادي ، تقييد العلم ط دار احياء السنة النبوية ١٩٧٤ م

سيدنا داود عليه السلام وسيدنا سليمان عليه السلام كما يرويهما نبينا صلى الله عليه وسلم (١) ويورد مسلم أيضا في (باب جواز التمتع) : —

عن سعيد بن المسيب قال : اجتمع على عثمان رضى الله عنهما فكان عثمان ينهى عن المتعة أو العمرة فقال على : ماتريد الى أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم تنهى عنه ؟ فقال عثمان : دعنا منك ، فقال إني لأستطيع أن أدعك ، فلما أن رأى على ذلك أهل بهما جميعا « (٢) ويعلق النووي على ذلك بأن « فيه اشاعة العلم واظهاره ومناظرة ولاية الأمور وغيرهم في تحقيقه ووجوب مناصحة المسلم في ذلك وهذا معنى قول على : لا أستطيع أن أدعك » (٣) .

ويروى مسلم أيضا عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال قال عروة ابن الزبير لعائشة رضى الله عنها : ألم ترى فلانة بنت الحكم طلقها زوجها البتة ، فخرجت ؟ فقالت عائشة : بئسما صنعت ، قال : ألم تسمعى الى قول فاطمة ؟ فقالت : أما إنه لا خير لها في ذكر ذلك . ويعلق النووي : « إن في حديث فاطمة بنت قيس فوائد كثيرة : .. جواز انكار المفتى على مفت آخر ، خالف النص ، أو عمم ما هو خاص لأن عائشة رضى الله عنها أنكرت على فاطمة بنت قيس تعميمها الا سكنت للمبتوتة وإنما كان انتقال فاطمة من مسكنها لعذر » (٤) .

وبعد ، فهذه جملة صالحة من أحكام الافتاء والدعوة الى الله تبين مكانتهما في الدين ، وجلالة منصب القائم بهما أو بواجدة منهما والآداب اللائقة به ، كما تبين جانباً من التطور الذى دعت اليه الظروف المتغيرة منذ الصدر الأول في ممارسة هاتين المهمتين باعتبارهما من الولايات الشرعية والوظائف الدينية .

القسم الثانى :

سوف نحاول هنا كما ذكرنا آنفا استخلاص السمات البارزة ، والملامح الهامة التى ينبغى أن تتوفر في شخصية « الداعية المفتى » الذى يجمع في شخصه بين هذين الجانبين وينهض بهاتين المهمتين في وقت معا في ضوء البيان الفقهي السابق ومتطلبات الظروف الحاضرة ، دون قصد الى

(١) صحيح مسلم ١٨/١٢ .

(٢) السابق ٢٠٢/٨ .

(٣) السابق ٢٠٣/٢ .

(٤) السابق ٢٠٧ .

الاستقصاء بل لتوجيه الاهتمام الى هذه السمات والملاح التي ينبغى التركيز عليها في اعداد رجال الدعوة المتخصصين اليوم .

وقد نقسم هذه الأمور الى ما ينبغى توفره في شخصيته « كداعية » وما ينبغى أن يتحيا له من صفات باعتباره « مفتيا » ، مع أن الداعية الحق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحسب أحكام الشرع يمارس لونا من الافتاء بالنسبة للمأمورين والمنهيين ، كما أن المفتي « القائم في الأمة مقام النبي صلى الله عليه وسلم » كما وصفه الشاطبي يمارس لونا من الدعوة بحاله وبمقاله ، وقد بين — رحمه الله هذا المعنى الدقيق في « الموافقات » بعد أن شرح — كما سلف نقله عنه — مقام المفتي ووراثته عن النبي في العلم ، وفي البلاغ ، وفي الاستنباط والبيان ، فقال : « إن الفتوى تحصل من المفتي من جهة القول ، والفعل والإقرار ، فأما القول فهو الأمر المشهور ولا كلام فيه » .

وأما بالفعل فمن وجهين : أحدهما ما يقصد به الافهام في معهود الاستعمال فهو قائم مقام القول المصريح به ، كقوله عليه الصلاة والسلام — الشهر هكذا وهكذا وأشار بيديه وسئل عليه الصلاة والسلام في حجته فقال: ذبحت قبل أن أرمى فأوماً بيده قال لا حرج .. والثاني : ما يقتضيه كونه أسوة يقتدى به واصله قول الله تعالى : « فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها لكيلا يكون على المؤمنين حرج » الآية ، وقال قبل ذلك (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) .. وإذا كان كذلك وثبت للمفتي أنه قائم مقام للنبي ونائب منابه لزم من ذلك أن أفعاله محل للاقتداء أيضا فما قصد به البيان والاعلام فظاهر ، وما لم يقصد به ذلك فالحكم فيه كذلك أيضا من وجهين : أحدهما أنه وارث ، وقد كان المورث قدوة بقوله وفعله مطلقا فكذلك الوارث ، والا لم يكن وارثا على الحقيقة ، فلا بد من إمام تنتصب أفعاله يقتدى بها كما انتصبت أقواله . والثاني أن الناس بالأفعال بالنسبة الى من يعظم في الناس سر مبعوث في طباع البشر لا يقدرُونَ على الانفكاك عنه .. ولعل قائلا يقول : إن النبي — صلى الله عليه وسلم — كان معصوما .. بخلاف غيره .. فالجواب أنه إن اعتبر هذا الاحتمال في نصب أفعاله حجة للمستفتي فليعتبر مثله في نصب أقواله ، فإنه يمكن فيها الخطأ والنسيان والكذب عمدا وسهوا لأنه ليس بمعصوم ولما لم يكن ذلك معتبرا في الأقوال لم يكن معتبرا في الأفعال ، ولأجل هذا تستعظم شرعا زلة المعالم .. فحق على المفتي أن ينتصب للفتوى بفعله وقوله بمعنى أن لا بد له من المحافظة على أفعاله حتى تجرى على القانون الشرعي لينتخذ فيها أسوة » (١) .

فليس هناك انفصام من الناحية الواقعية في التصور الشرعى بين جانبي الافتاء والبيان لأحكام الشرع ، والدعوة الى الله تعالى بالحال والمقال ، وخاصة في الداعية المفتى المتخصص الذى انتصب للورثة النبوية بين الخلق ، فينبغى أن يكون ممن تذكرهم بالله رؤيته ويزيد في عملهم منطقته ، ومن ثم كان الصحابة « سادة المفتين والعلماء » كما وصفهم ابن القيم (١) ، ومثلهم علماء القرون الفاضلة رضوان الله عليهم أجمعين .

ولكننا سنذكر جوانب اساسية تدعو ظروف الدعوة واحوال الدعاة في الوقت الحاضر الى توجيه الاهتمام اليها ، وسأوجز القول في الجانب الأول حيث إن مدار القول كله في هذا اللقاء هو تكوين الدعاة ، وأفضل قليلا في الجوانب المتعلقة بمهمة الافتاء فهي التى تخص — فيما أحسب — هذه الورقة ، واعتقد أن ادق تلخيص للجانب الأول اعنى سمات الداعية هو ما مر عن شيخ الاسلام ابن تيمية : العلم والرفق والصبر .

١ — فينبغى توجيه مزيد من الاهتمام للجانب العلمى في شخصية الداعية ونعنى بذلك الفقه الدقيق بالاسلام والامام الشامل بأحكام الشرع سواء ما يتعلق منها بالعقيدة أو ما يتعلق بالعمل اعتمادا على الكتاب والسنة ، وتراث الأئمة ، فالتفقه شرط للدعوة المتخصصة (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون) ، كما نعنى به ايضا الفقه بأساليب الدعوة ووسائلها ، وسياساتها الشرعية .. غير أن اتجاها كان قد غلب في وقت ما للعناية بالجانب الثانى على حساب الأول ، وكيف يتسنى لداعية مسلم مهما بلغت مهارته الفنية أن يدعو الى الله ويامر بالمعروف وينهى عن المنكر دون فقه صحيح في الدين ومعرفة بأحكامه وتنويع لأسرار الكتاب والسنة .. ؟ على أن العناية بعلوم الدعوة في هذا الوقت المشار اليه كانت تركز على جوانب تاريخية وتلم من الجانب الفنى غالبا بالأساليب التقليدية كالخطبة والحديث والمناظرة ونحوها . والموقف الآن يقتضى العناية بكل ما كشفت عنه « علوم الاتصال » من إمكانات واسعة لخدمة الدين وبث دعوته في العالمين . غير أن هذا المعهد الاسلامى العريق (الأزهر) قد أخذ القيادة كعادته في إعادة وضع الأمر في نصابه وجعل الفقه العلمى بأساليب الدعوة تاليا للفقه الشرعى بأحكام الدين في كليات الدعوة وأصول الدين .

٢ — وجانب آخر في شخصية الداعية لا يقل أهمية عن العلم الا وهو

خشية الله تعالى ، فلا علم صحيحا بدون خشية (إنما يخشى الله من عباده العلماء (١) . وإذا ملأت خشية الله قلب الداعية نفذ قوله وتوجيهه في القلوب ، وإذا قل حظها منها لم يجده شيئا فضل البيان ولا شقشقة اللسان ، وقد وصف الله — تعالى — المبلفين عنه فقال : « الذين يبلفون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحدا إلا الله وكفى بالله حسيبا » (٢) وأمراض الدعوة وفشل الدعاة في كل عصر ترجع أساسا الى نقص هذا الجانب واهتزازه في شخصية الداعية . . . وعلى كل مهتم بشئون الدعوة ومصالح الأمة أن يتفكر في الظروف المساعدة على غرس هذا الشعور وتنميته في قلوب دعاة الفد ، حتى يغير الله أحوالنا ، فالقلب هو منبع التغيير ولا حياة له إلا بخشية الله تعالى ومحبه وإيثار مرضاته . وخوف عقابه وكفى بالله حسيبا ، ولا أزيد على هذا ، وأسأل الله المغفرة .

٣ — والرفق والصبر من الزم الصفات للداعية الصادق وخاصة عند اضطراب احوال المجتمعات الاسلامية وشيوع البدع والمخالفات ، فقد تحمل قلة الصبر البعض على التقصير في أمر الدعوة والياس منها وقد تحمل قلة الرفق بعضا آخر على ركوب ما منعه الشارع وأتيان الأمور من غير أبوابها الصحيحة . وقد نبه شيخ الاسلام ابن تيمية أنه في هذا المقام « يفلط فريقان من الناس : فريق يترك ما يجب من الأمر والنهي تأويلا لهذه الآية كما قال أبو بكر الصديق — رضى الله عنه في خطبته : إنكم تقرأون هذه الآية « عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم » وانكم تضعونها في غير موضعها ، وإنى سمعت النبی — صلى الله عليه وسلم — يقول : إن الناس إذا راوا المنكر فلم يغروه أو شك أن يعهم الله بعقاب منه . والفريق الثاني : من يريد أن يأمر وينهى إما بلسانه وإما بيده مطلقا من غير فقه وحلم وصبر ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح ، وما يقدر وما لا يقدر . . . فان الأمر والنهي وإن كان متضمنا لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة فينظر في المعارض له فان كان الذى يفوت من المصالح أو يحصل من المفسد أكثر لم يكن مأمورا به ، بل يكون محرما اذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته لكن اعتبار مقادير المصالح والمفسد هو بميزان الشريعة . . وعلى هذا اذا كان الشخص أو الطائفة جامعين بين معروف ومنكر بحيث لا يفرقون بينهما ، بل إما أن يفعلوا هما جميعا أو يتركوهما جميعا لم يجز أن يؤمروا بمعروف ولا أن ينهوا عن المنكر مالم ينظر فان كان المعروف أكثر أمر به وإن استلزم ماهو دونه من المنكر ، ولم ينه عن منكر يستلزم تقويت معروف أعظم منه بل يكون النهى عنه حينئذ من باب الصد عن سبيل الله . . وإن كان المنكر

(١) سورة سبأ — ٢٨ .

(٢) سورة الأحزاب — ٣٩ .

أغلب نهى عنه وإن استلزم فوات ما هو دونه من المعروف .. فتارة يصلح الأمر وتارة لا يصلح أمر ولا نهى حيث كان المعروف والمنكر متلازمين .. وإذا اشتبه الأمر استبان المؤمن حتى يتبين له الحق فلا يقدم على الطاعة إلا بعلم ونية .. وهذا باب واسع ، ولا حول ولا قوة إلا بالله « (١) .

ومن ثم حكى عنه — وهو من هو قوة في الحق وصدعا به — أنه مر على قوم من التتار جلسوا يشربون الخمر ، فأنكر عليهم بعض أصحابه فقال : دعهم وما هم فيه ، فإن الله إنما حرم الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وهؤلاء تصدهم الخمر عن سفك الدماء ونهب الأموال « (٢) .

فهذه ثلاثة جوانب في شخصية الداعية : أحدها علمي والثاني روحي والآخر يرجع الى السياسة الشرعية للدعوة .. وبها لابدونها يتكون الداعية المنشود كما سنعرض له إن شاء الله في القسم الأخير .

وأما عن جانب « الإفتاء » في تكوين (داعيتنا المتخصص) فإننا نوجه اهتمام المعنيين الى الأمور التالية : —

١ — أن يتمكن الداعية المتخصص من الدراسة الشرعية في مجالى العقيدة والفروع العمياء جميعا فان المفتى معرض للإجابة عن كافة المسائل اعتقاديا كانت او عمياء ، وقد قرر علماء الترك في إحدى الحواشى الكلاسية أن على السلطان أن يقيم مفتيا يزيل شبه الناس الاعتقادية في كل مسافة سفر حتى لا يفتنهم أهل الضلال ، ولعمري أنه لألزم في عصرنا الحاضر الذى اشتد فيه الغزو الفكرى لعقول المسلمين وقلوبهم ، وينبغى أن يرد الناس في هذه الأمور الاعتقادية الى الكتاب والسنة وما أجمعت عليه الأمة ، كما بينه ابن القيم في أعلام الموقعين (٣) .

كما أنه ينبغى أن يتمكن من الفقه العملى بحيث يستطيع التمييز بين الأدلة راجحها ومرجوحها فلا يفتى بغير الراجح عنده اذ هو خلاف الإجماع كما نقل القرافى في « الأحكام » (٤) نعم : إن من لا يستطيع النظر فى الأدلة والمقارنة بين الأحكام المستنبطة منها ، له أن يفتى من يسأله إن لم يوجد

(١) رسالة « الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » ص ٩ — ١٣ .

(٢) القرضاوى : ثقافة الداعية ١١٠ .

(٣) اعلام الموقعين ١/٤٧ وما بعدها .

(٤)ب) الأحكام ص ٨٠ .

مفت غيره بما في الكتب المعتمدة إن كان يحسن فهمها وتنزيلها على الوقائع، ولكنه في الحقيقة ليس بمفت بل هو مجرد راو أو ناقل تشترط فيه عدالة الرواة وضبطهم فحسب ، أما مفتينا العالم المتخصص فينبغي أن يطمح الى مرتبة النظر في الأدلة ويؤثر الأقوى دليلا لنفسه ولبن يستفتيه .

وهذه ناحية هامة في عصرنا الحاضر الذي يتنادى فيه المسلمون بالعودة الى تحكيم الشريعة الاسلامية في كل شئونهم ، مع ما جد من نوازل واحوال يحتاج فهمها وتخرجها على الأصول الى ملكة فقهية وارتباط بمصادر التشريع واستيعاب لمناهج أصول الفقه ومواطن الاجماع والخلاف بين المجتهدين ومداركهم ولا يقوى على الوفاء بذلك اصحاب النقل المجرد من كتب السابقين .

هذا وقد تعرض الفقيه الحنفى ابن عابدين لهذه المسألة في رسالته « رسم عقود المفتى » فقال (الواجب على من اراد ان يعمل لنفسه أو يفتى غيره أن يتبع القول الذى رجحه علماء مذهبه فلا يجوز له العمل أو الافتاء بالمرجوح) . وقد نقلوا الاجماع على ذلك ، في الفتاوى الكبرى للمحقق ابن المكي قال في (زوائد الروضة) إنه لا يجوز للمفتى والعامل أن يفتى أو يعمل بما شاء من القولين أو الوجهين من غير نظر ، وهذا لا خلاف فيه . وسبقه الى حكاية الاجماع فيهما ابن الصلاح ، والباجى من المالكية في المفتى ، وكلام النراقى دال على أن المجتهد والمقلد لا يحل لهما الحكم والافتاء بغير الرجاء لانه اتباع للهوى وهو حرام اجماعا . . وقال الامام ابو عمرو في (آداب المفتى) : إعلم ان من يكتفى بأن يكون فتواه او عمله موقفا لقول أو وجه في المسألة ويعمل بما شاء من الأقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح فقد جهل وخرق الإجماع » (١) .

بل إنه اورد في موضع آخر من الرسالة نفسها ما يدل على اتباع الأرجح ولو خالف إمام مذهبه المقلد ، إذا استشكل مخالفة اصحاب ابي حنيفة له أحيانا وهم مع ذلك ينسبون اليه (قلت : قد كنت استشكلت ذلك وأجبت عنه في حاشيتي « رد المختار على الدر المختار » بأن الإمام لما امر اصحابه بأن يأخذوا من أقواله بما يتجه لهم منها الدليل عليه صار ما قالوه قولا له لابتناؤه على قواعد التي أسسها لهم . . ونظير هذا ما نقله العلامة البيرى في أول شرحه على « الأنسباء » عن « شرح » الهداية لابن الشحنة الكبير) . . اذا صح الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث ويكون ذلك مذهبه ولا يخرج مقلده عن كونه حنفيا بالعمل به

فقد صح عن أبى حنيفة أنه قال : إذا صح الحديث فهو مذهبي . وقد حكى ذلك الإمام ابن عبد البر عن أبى حنيفة وغيره من الأئمة انتهى) . ونقله أيضا الإمام الشعراني عن الأئمة الأربعة . قلت « ولا يخفى أن ذلك لمن كان أهلا للنظر في التصوص ومعرفة محكمها من منسوخها ، فإذا نظر أهل المذهب في الدليل وعملوا به صح نسبته إلى المذهب لكونه صادرا بأذن صاحب المذهب ، إذ لا شك أنه لو علم بضعف دليل رجع عنه واتبع الدليل الأقوى » (١) .

ولعمري إذا كان هذا هو موقف الأئمة الأربعة فإن على المفتين المتخصصين القادرين على النظر في الأدلة أن يرفقوا بالجواب دليلهم القوي في اختصار ليطمئن قلب المستفتي ويلتزم برأى المفتي ويكون متبعا لصاحب الشرع — صلى الله عليه وسلم — مباشرة قدر الإمكان ، وفي النفس شيء من قول القرافي : « لا ينبغي للمفتي أن يحكى خلافا في المسألة .. ولا أن يذكر دليلا ، ولا موضع النقل من الكتب ، فإن في ذلك تضییعا للوزق على صاحبه » (٢) .

والقرض المهم هو التحلي بالسماحة في شأن الفروع الاجتهادية فقد اختلف الصحابة حتى في وجود النبي — صلى الله عليه وسلم — ولا بأس بالتقليد عند الحاجة كما نقله ابن القيم وقال : « هو أصح الأقوال وعليه العمل » (١) ولكن مع الاستشراق لمرتبة التمييز بين الأدلة والإرتباط بأصول التشريع ومنابعه وتحري الأقوى من الآراء فقد كثر في عصرنا العمل بالتشهي أو التقليد دون نظر في الدليل مع المقدرة عليه ولا حول ولا قوة الا بالله .

٢ — الأمر الثاني بعد إثبات الأقوى دليلا هو النظر فيما هو أرفق بالمسلمين وليس ضعيف الدليل ، فهذا أيضا أوفق لزوح الشرع فقد ثبت أنه ما خير — صلى الله عليه وسلم — بين أمرين الا اختار أيسرهما على الناس ما لم يكن فيه إثم أو قطيعة رحم » .

يقول المفتي المعاصر الشيخ محمد عليم الاحسان المجددي في كتابه « أدب المفتي » : « مسألة الترجيح بقوة الدليل ، بحيث وجد تصحيحان ورأى من كان له أهلية النظر في أن دليل أحدهما أقوى ، فالعمل به أولى » (٤) .

(١) السابق ٢٤ .

(٢) القرافي : الأحكام ٢٦٨ .

(٣) اعلام الموقعين ٤٦/١ .

(٤) مجموعة قواعد الفقه ط دكا ص ٥٢٨ .

وقد عرض الشاطبي لهذا الأمر فقال : « المفتى البالغ الذروة هو الذى يحمل الناس على المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور فلا يذهب بهم مذهب الشدة ولا يميل بهم الى طرف الانحلال » (١) . ثم افاض بعد ذلك فى الاستدلال على أن ذلك هو الصراط المستقيم الذى جادت به الشريعة وان الميل الى الرخص باطلاق مضاد له كالميل الى التشديد باطلاق .

نعم إنه يجوز للمرء فى شأن نفسه أن يحملها على العزائم او على « ما هو فوق الوسط » كما يعبر الشاطبي (٢) ، ولكن حين يفتى للغير يلاحظ الوسط المناسب لجمهور الناس .

وما أجل قوله بعد ذلك : فلينظر المقلد أى مذهب كان أجرى على هذا الطريق فهو أخلق بالاتباع وأولى بالاعتبار . وان كانت المذاهب كلها طرقت الى الله ولكن الترجيح فيها لابد منه لأنه أبعد من اتباع الهوى — كما تقدم — وأقرب الى تحرى قصد الشارع فى مسائل الاجتهاد (٣) » وهذا التحفظ فى أمر النفس والتيسير على الغير هو غير ما يفعله بعض المنسويين الى العلم والفتوى ولا حول ولا قوة الا بالله .

نعم ، قد يجوز للمفتى أيضا التشدد مع بعض المستفتين لمصلحة تقتضيه كما اختلف جوابه صلى الله عليه وسلم لمن سألوا عن قبلة الصائم « قال فى نشر العرف » وذكر فى البحر مسائل عن روض النووى وذكر انها توافق مذهبنا ، منها : فرع — للمفتى ان يغلظ للزجر متاولا ، كما اذا سألته من له عبد عن قتله وخشى ان يقتله جاز له ان يقول «إن قتلتك» متاولا لقوله — عليه الصلاة والسلام — من قتل عبده قتلناه ، وهذا اذا لم يترتب على اطلاقه مفسدة » (٤) .

وعلى المفتى الا يرضى احدا من ذوى الجاه بسخط الله عز وجل ، فهو بذلك يؤذى نفسه ويؤذيهم ، وإن كان فى الظاهر يرضيهم ، ولكن لا يدفعه ذلك الى تعمّد التشديد فى الفتوى او المخاشنة فى القول . يقول القرافي فى « الأحكام » : « وأن يكون (أى المفتى) صدوعا بالحق لأولى المهابة والسطوة لاتأخذه فى الله لومة لائم وان يجتهد فى ايصال الحق بالتلطف إن أمكن فهو أولى .. وفى بعض الأحوال يتعين الاغلاظ والمبالغة فى التكرير اذا كان اللين يوهن الحق وينحضه وبالجمله فليسك اقرب الطرق لرواج الصواب بحسب ما يتجه فى تلك الحادثة » (٥) .

(١) الموافقات ٣٥٨/٤ .

(٢) السابق ٢٦٠ .

(٣) السابق ٢٦١ .

(٤) مجموعة رسائل ابن عابدين ١٣١ .

(٥) الأحكام ٢٧٣ — ٢٧٤ .

وهذا جانب هام في تكوين شخصية « الداعية المفتى » تمس اليه الحاجة في عصرنا الذي كثرت فيه مبالاة ذوى المال والجاه والسلطان حتى ضعفت الثقة بأهل العلم والإفتاء والبيان ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

٣ — ينبغى للداعية عموما والداعية المفتى خصوصا ان يكون على علم كامل باحوال عصره وتغيراتها ، وبالأعراف والعادات السائدة فيه او على الأقل في المنطقة التى يتصدى فيها للقيام بهذا الواجب الدينى حتى ينهض به على الوجه الأكمل ، ولا يقتصر على حفظ المسائل او الانكباب على الكتب ، وهذا ما يتفق عليه الكاتبون في « ادب المفتى » ، يقول المفتى عليم الاحسان : « ينبغى لكل مفت أن ينظر الى عادة أهل بلده فيما لا يخالف الشريعة ، فان للعرف اعتباراً في الشرع ، فللمفتى اتباع العرف الحادث في الألفاظ العرفية وكذا في الأحكام التى بناها المجتهد على ما كان في عرف زمانه تغيير عرفه الى عرف آخر بعد أن يكون المفتى ممن له رأى ونظر ومعرفة بقواعد الشرع وإن لم يكن مجتهدا حتى يميز بين العرف الذى يجوز بناء الأحكام عليه وبين غيره » . (١)

وقد عرض لهذه المسألة ابن القيم في اعلام الموقعين وغيره من كتبه كما هو معروف وكذا ابن عابدين في العديد من رسائله وأقردها برسالة خاصة اسمها « نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف » وفيها ينقل عن بعض المحققين كلاما جليلا « لابد من فقه في أحكام الحوادث الكلية ، وفقه في نفس الواقع واحوال الناس .. فيعطى الواقع حكمة من الواجب ولا يجعل الواجب مخالفا للواقع » .

ثم يضيف من قوله هو « وكذا المفتى الذى يفتى بالعرف لابد له من معرفة الزمان واحوال اهله ومعرفة ان هذا العرف خاص او عام وانه مخالف لنص او لا ، ولابد له من التخرج على استاذ ماهر ، ولا يكفييه مجرد حفظ المسائل والدلائل فإن المجتهد لابد له من معرفة عادات الناس كما تدنيه فكذا المفتى .. فهذا كله وامثاله دلائل واضحة على ان المفتى ليس له الحمود على المنقول في كتب ظاهر الرواية من غير مراعاة الزمان واهله ، والا لتضيع حقوقا كثيرة ويكون ضرره اعظم من نفعه ، فانا نرى الرجل ياتى مستفتيا عن حكم شرعى ويكون مراده التوصل الى إضرار غيره ، فلو اخرجنا له فتوى عما يسال عنه ، تكون قد شاركناه في الاثم ، لانه لم يتوصل الى مراده الذى قصده الا بسببنا » (٢) .

(١) مجموعة قواعد الفقه ص ٥٧٨ .

(٢) مجموعة رسائل ابن عابدين ط لاهور ١٢٩ - ١٣١ .

وهذه ناحية بالغة الأهمية في تكوين الداعية المفتى حتى يعطى الواقع حكمه من الواجب ولا يتيسر للمستقلين — كما وقع في بعض الحالات في زمننا هذا — استغلال بعض ما قد يصدر من فتاوى ، ولكى يتفهم عادات أهل منطقته في عباداتهم ومعاملاتهم ويجيب كل سائل بما يتعارف عليه أهل بيئته . يقول القرافى : « إن إجراء الأحكام التى مدرکہا العوائد مع تفسير تلك العوائد — خلاف الإجماع وجهالة فى الدين ، بل كل ما هو فى الشريعة يتبع العوائد يتغير الحكم فيه عند تفسير العادة الى ما تقتضيه العادة المتجددة ... بل ولا يشترط تغير العادة ، بل لو خرجنا نحن من ذلك البلد الى بلد آخر ، عوائدهم على خلاف عادة البلد الذى كنا فيه أفتيناهم بعادة بلدهم ... وكذلك اذا قدم علينا أحد من بلد عاداته مضادة للبلد الذى نحن فيه لم نفتحه الا بعادة بلده دون عادة بلدنا » . (١)

القسم الثالث :

والآن ... كيف يمكن تحقيق هذه الصفات وتوفر هذه السمات فى الدعاة الذين نسعى الى تكوينهم ليواجهوا الجموع المسلمة ويقودوا حركة العمل الاسلامى فى المستقبل وخصوصا هؤلاء الدعاة المتخصصون الناهضون بمهمة الافتاء وتبيين أحكام الشرع للمكلفين . إن الصفات السابقة التى استخلصناها تعود — سواء تعلقت بالافتاء أو بالدعوة — الى صفات روحية خلقية والى صفات فكرية عقلية ثم الى صفات فنية عملية . وهذا يعطى أن التدريب والاعداد المناسبين للأشخاص المهئين لتلك المهام يمكن أن يأتى بالثمرة المرجوة وهو « الداعية المفتى » كما ينبغى أن يكون — إن شاء الله — اذا ما عنيانا فى إعدادهم بهذه الجوانب الثلاثة .

والواقع أن ما سنقدمه هنا هو مجرد اعتبارات ومقترحات يمكن أن تؤخذ فى الحسبان عندما توضع خطة بواسطة لجان متخصصة لاعداد هذا اللون من الدعاة المتخصصين .

(١)

ثلاثة أمور أو اعتبارات :

١ — وأول هذه الاعتبارات — فيما يعتقد كاتب هذه السطور — أن نحسن اختيار الطلاب الذين نعددهم لهذه المهمة ونهى لهم الظروف

المناسبة فالواقع ان كثيرا من العاملين بحقل الدعوة ، وكثيرا من الدارسين بمعاهدها ، ليسوا مقبلين على هذا العمل ولا راغبين — كما تبين من الدراسات السابقة التى قدمت خلال الندوة — فى هذا النوع من الدراسة ولذا فان النتائج التى تتحقق من التدريب والدراسة هى فى النهاية ضعيفة بائسة واعتقد ان نظام القبول فى معاهد الدعوة يجب ان يتطور بحيث يعمل المشرفون على الجامعات الاسلامية على رصد اتجاهات الطلاب وسلوكهم وترشيح من يتوافر فيه خلال التالية ليلتحق بمعاهد لدعوة : —

- ١ — الخلق الحميد والاستعداد الروحى لمهمة الداعية .
- ٢ — الرغبة فى القيام بعمل الداعية وابتغاء المثوبة فيه .
- ٣ — الذكاء والفطنة ، وقدر مناسب من التفوق الدراسى .

ولا بأس بان يفتح الباب لغيرهم من الراغبين ولكن ينبغى ان يكون قدر معقول من المقبولين فى هذه المعاهد قد جاء عن هذا الطريق حتى لانحرف فى البحر او نجرى وراء السراب ، ومما يعين على ذلك :

- ١ — التزكية فى مجال اختبارات أو اختيارات القبول .
- ٢ — نسب الدرجات التى حصل عليها الطلاب فى المراحل السابقة .
- ٣ — المسابقات تحريرية وشفوية ، والشفوية أهم .

٢ — النقطة الثانية فى هذا الصدد هى ان تكون معاهد الدعوة المتخصصة بمعاهد عالية تعنى بالصقل والتوجيه والإرشاد واستكمال أدوات العمل والتدريب عليه عمليا قدر الإمكان ، وهذا يكون بعد توافر الثقافة الأساسية باحكام الشرع كقاعدة يبنى عليها ، وأظن ان القائمين على كليات الدعوة الذين يستقبلون طلابا ليسوا مستعدين ولا راغبين ويحاولون تكوينهم دعاء يمكن ان يخبرونا عن تجربتهم ومعاناتهم ولعل خلاصة مأسههنا فى هذا اللقاء تدعو الى كثير من القلق وتستوجب المراجعة السريعة .. وأظن ان بعض كليات الدعوة قد عادت كما كانت فى الماضى كليات لأصول الدين .

والحق ان النوعية التى نريدها للمفتى الداعية لايناسبها تماما خريجو كليات الشريعة ولا خريجو كليات أصول الدين حاليا بل هى تحتاج كما سلفت الإشارة فيها سبق الى خريج الأزهر القديم الذى درس الشريعة بكافة فروعها وأحكامها العقديّة والعملية . ولكن لعدم وجود هذه النوعية الآن أو ندرتها فان معهد الدعوة العالى كما أتصوره هو معهد يضم قسما متخصصا لتخريج الدعاة المفتين الى المرحلة العالية فى كليات الشريعة وأصول الدين ويتلقى هاتين النوعيتين فى شعبتين داخل هذا القسم تشتركان فى بعض الأنشطة الدراسية والعملية وتستقل كل منهما بعد ذلك

بما يلزمها مما لم يتوافر لها في دراستها السابقة وتكون مدة الدراسة بهذا المعهد من سنتين الى ثلاث سنوات على الأقل مع استخدام العطلات الصيفية .

٣ — الأمر الثالث الجوهرى فى صورة المعهد المقترح قبل الدخول فى برامجه هو أن تكون الإقامة داخلية لجميع الطلاب ليس بقصد إراحتهم فحسب ولكن بقصد أن يحيا حياة إسلامية وتنمى فيهم الاتجاهات الأخلاقية والروحية من عبادة وذكر وصيام وتهجد بأشراف رجال دعوة متطوعين من أساتذتهم أو من غيرهم بحيث تكون الأسوة الحسنة هى عماد التوجيه ، ويتهيا لهم فى المسكن قدر مناسب من الأنشطة الفكرية والرياضية والاجتماعية الموازية للبرامج الأساسية فى المعهد ، مع رعاية تتجاهل المواهب بل تصقلها ، ولا تعظ أو تنكر بقدر ما تشجع وتشكر ، وتعطى الخبرة المركزة والتجربة الموجهة والأسوة الحسنة .

أما برامج المعهد فستتوزع على سبعين بحسب طبيعة المقبولين به كما سلف بيانه :

(أ) فتكون هناك شعبة تركز على دراسات العقيدة والفكر بجانب تدريبات الدعوة والإفتاء للمقبولين من خريجي كليات الشريعة .

(ب) وأخرى تركز على دراسات الفقه وأصوله وما يرتبط بهما مع تدريبات فى الدعوة والإفتاء للمقبولين من خريجي كلية أصول الدين .

وبطبيعة الحال فستكون هناك مواد مشتركة وأنشطة تدريبية مشتركة وأخرى خاصة بكل من هاتين الشعبتين ويمكن القول بأن الموضوعات التالية ينبغى أن تقدم للمجموعتين معا : —

١ — الدعوة موضوعها وأساليبها وأطوارها من الكتاب والسنة .

٢ — علوم الاتصال وأساليب الدعوة الحديثة .

٣ — الأدب وفنونه والأدب المقارن بوجه خاص .

٤ — أحوال العالم الإسلامى المعاصر — على طريقة الجغرافيا الثقافية ودراسات المناطق لمعرفة التوزيعات الفكرية والظروف السياسية والثقافية والاجتماعية على رقعة العالم الإسلامى .

٥ — التيارات الفكرية فى العالم المعاصر — دراسة تحليلية موضوعية مع تقويم جاد من وجهة النظر الإسلامية .

٦ — تاريخ الدين وعلم مقارنة الأديان وعدم الاختصار على الدراسة التقليدية للمل والنحل .

٧ — دراسة جادة لإحدى اللغات العالمية بما يخلو استخدامها في الدعوة .

٨ — دراسة المناطق غير الإسلامية في العالم (تختار كل مجموعة منطقة معينة للدراسة) .

٩ — الحركات الإسلامية ومؤسسات الدعوة في العالم المعاصر .

١٠ — أدب الإفشاء مع دراسة تحليلية لمجموعات من الفتاوى الهامة .

أما المواد التي تخص الطلاب من خريجي كليات أصول الدين فيجب أن تضم دراسة في : —

(أ) أصول الفقه ، وخاصة مقاصد الشريعة وطرق الدلالة ومراتبها .

(ب) أصول الفقه التطبيقي وتخريج الفروع على الأصول .

(ج) القواعد الفقهية الكلية .

(د) الفقه المقارن .

(هـ) تاريخ التشريع الإسلامي .

(و) دراسة قانونية « كمدخل للنظرية القانونية » .

وأما الطلاب من خريجي كليات الشريعة فينبغي أن تقدم إليهم دراسات مناسبة في : —

(أ) العقيدة الإسلامية من الكتاب والسنة .

(ب) تاريخ الفكر الإسلامي ومدارسه ومجالاته .

(ج) العلوم الإنسانية « علم نفس — اجتماع — أخلاق » .

(د) تاريخ الفكر الإنساني ومراحله .

(هـ) التاريخ الإسلامي العام .

(و) المنطق ومناهج البحث العلمي .

(ج)

والى جانب هذه البرامج كما سلفت الإشارة يعنى بتكوين الشخصية الإسلامية للداعية المفتى عن طريق الأنشطة التطوعية الحرة بالسكن الطلابي ، وتستخدم من ناحية أخرى العطلات الصيفية وغيرها في رحلات لممارسة النشاط الدعوى حسب برامج يقرها ويشرف عليها أساتذة المعهد فيما يسمى « بقوافل الدعوة » تغشى القرى والمجتمعات السكنية وتزور

المستشفيات والسجون والمزارات والموالد ، والمؤسسات التعليمية والاجتماعية لممارسة الدعوة بشكل طبيعي قدر الامكان .

وكذا في إقامة منتديات صيفية لصقل شخصيات الطلاب رياضيا واجتماعيا وتقديم ألوان من التدريب العملى فيما يعرف ببرامج تكوين القيادات وإشراك الدارسين فى مواقف وظروف متنوعة تزيد من خبرتهم وتصلل استعداداتهم .

على أن يوضع أمام ناظرى كل دارس بالمعهد إن سلوكه من قول وفعل يمثل أحكام الشرع أو يفترض فيه ذلك وخاصة من وجهة نظر الجموع التى ستتلقى توجيهاتهم وفتاواهم بالقبول باعتبارها حكم الله تعالى . . . وأن الهدف الذى يسعون اليه ليس شهادة التخرج أو الوظيفة الرسمية بقدر ما هو قيادة مستقبل الدعوة الإسلامية ودعوة الخلق الى العبودية الخالصة لله تعالى : هذا ، والله الموفق .

